

أشكال الهجرة السكانية في العراق للمدة (1987-2007)
 م.م ضياء جعفر عبد الزهرة النجم م. رنا عبد الحسن جاسم
 جامعة الكوفة / كلية الاداب / قسم الجغرافية

المقدمة

تحتل الدراسات السكانية أهمية بالغة في الأبحاث السكانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث اخذ المختصون يتسابقون في تغطية عناصرها وتقييم نتائجها وتحليلها وتشخيص مشاكلها ومعالجتها. ولعل الاهتمام المتزايد بالدراسات السكانية يعود إلى ازدياد عدد السكان، فالسكان هم ثروة الأمة ولولاهم ما جادت الأرض بخيراتها وما انتشر العمران وما قامت حضارة. فالسكان هم اليد التي تعمر والتي تحرث الأرض وتدير المصانع وهم العقول التي تدب، ولقد شهدت الأبحاث والدراسات السكانية تغييراً كبيراً في الآونة الأخيرة ليس في منهجها وأسلوب بحثها فحسب وإنما تعدى ذلك إلى الظواهر السكانية التي تناولتها. وعليه تعد ظاهرة الهجرة السكانية ونشؤها من ابرز ظواهر الحركة المكانية للسكان، والهجرة السكانية ليس عاملاً مؤثراً في نمو السكان وإعادة توزيعهم وإنما تؤثر في خصائصهم الديموغرافية من حيث التغير في التركيب العمري والنوعي. بالإضافة إلى ذلك فإن الآثار التي تتركها لا تقتصر على نمو السكان وحجمهم وتركيبهم بل تشمل طبيعة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر العراق موطناً "قديماً" للإنسان ومنطقة جذب للمهاجرين من الخارج ويمكن تمثيلها بهجرة الموجات السكانية المتعاقبة والمتباينة وفي أسلوب دخولها أو الاستيطان بها وباستثناء الزيادة الطبيعية للسكان تعد الهجرة المصدر الوحيد لتغير حجم السكان وبالتالي تؤثر في البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان وبنيتهم العمرية وتوزعهم حسب الجنس ومنطقة السكن وما يترتب عن ذلك من نتائج سياسية، وتأثيرات الهجرة هذه تطال بلدان المغادرة والاستقبال في آن واحد، ودراسة هجرة العراقيين وخصوصاً الهجرة الخارجية ليست بالأمر الهين نظراً لشحت المصادر والمعطيات التي تعالج هذه الموضوعات ولأن السلطات الرسمية العراقية لا تنشر أي معلومات عن تطور حجمها واتجاهاتها وبنيتها، والكثير من سلطات بلدان المهجر لا تنشر بيانات مفصلة عن العراقيين ربما لكونهم حديثي الهجرة والبعض الآخر ينشر عنهم بيانات ضمن مواطني دول الشرق الأوسط أو قارة آسيا أو العرب عموماً ومن ثم لا يمكن فصلها والاستفادة منها.

(1) مشكلة البحث :

يستند الباحثون في العلوم الإنسانية Human Sciences ، إلى تحديد مشكلة Question معينة عند إجراء أي بحث أو أية دراسة علمية، وبالنسبة لهذه البحث جاءت تحديدا للمشكلة وفقا للصيغة الآتية :

1- هل توجد أشكال مختلفة للهجرة السكانية في العراق؟

2- هل توجد أسباب ودوافع لتنوع أشكال الهجرة في العراق ؟

(2) فرضية البحث:

لأجل دراسة مشكلة البحث كان لابد من وضع الفرضيات التي هي بمثابة الإجابات العلمية الأولية التي سوف تتوصل الدراسة الى مدى صحتها ودقتها ، وجاءت الفرضيات وفقا للصيغة الآتية :

1- يوجد أشكال مختلفة للهجرة السكانية في العراق.

2- يوجد أسباب ودوافع مختلفة لتنوع أشكال الهجرة السكانية في العراق.

(3) هدف البحث:

يهدف هذا البحث لمعرفة أسباب الهجرة السكانية في العراق ومن ثم التعرف على أشكال الهجرة وما هي اتجاهات الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية خلال المدة (1987-2007) ومن ثم ما هي نتائج هذه الهجرة، ومن ثم معرفة الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث .

(4) الأسلوب :

جمع المعلومات واستقائها من مصادرها الرسمي الأصلية . اذ تم ذلك اعتمادا على نشرات والتقارير والمطبوعات، فضلا عن الكتب والبحوث والدراسات التي تضمنتها والتي تهتم بموضوع الهجرة السكانية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، إضافة إلى إحصاءات وزارة التخطيط الخاصة بتعداد السكان والمواقع الانترنت.

أولاً- تعريف الهجرة السكانية Population Migration:

أن تحديد أشكال الحركة المكانية للسكان قد ميز بين ما هو هجرة ، وما يندرج تحت قائمة الأنواع الأخرى من الحركات المكانية ، والتي تشمل على حركة السكان البدو وحركة أشخاص من السكان الذين ليس لهم مكان ثابت للإقامة وكذلك التنقلات الموسمية للأفراد الذين يعيشون في مكانين أو أكثر خلال السنة ، وكذلك التنقلات اليومية من وإلى محل العمل (الكتيب ،رنا عبد الحسين،2002،ص44) لذا تعد الهجرة السكانية شكل من أشكال الحركات المكانية ،ألا أن مفهومها غامض ليس له سوى القليل من المعايير للتمييز بين المهاجر وغير المهاجر ،فالمهاجر هو الشخص الذي يرحل وينتقل من مكان لآخر دون العودة الى مكان الإقامة الاصلي ،وعموما يمكن تعريف الهجرة بأنها حركة انتقال الأشخاص عبر حدود الإدارية او السياسية ،من مكان معين إلى مكان آخر لغرض الإقامة والسكن لمدة طويلة او دائمة ويستثنى من هذا التحديد الحركة اليومية وتحركات البدو والرعاة والتحركات الموسمية والحركة المؤقتة

للسياح، (السعدي، عباس فاضل، ج2، 2002، ص524) وتعرف الهجرة (Migration) بأنها انتقال السكان من مختلف الأعمار ولكلا الجنسين لدوافع متنوعة ولفترات زمنية مختلفة، وعرفت منظمة الأمم المتحدة بأنها " شكل من أشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى ارض تدعى مكان الوصول أو المكان المقصودة ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة (un,1997,p1) بينما حدد قانون الأحوال المدنية رقم 189 لسنة 1962 مفهوم الهجرة في العراق بأنها "تغير محل الإقامة الدائم من منطقة أمين سجل مدني إلى منطقة أمين سجل مدني آخر بغية الاستقرار، في حين اتفقت جميع البحوث الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الفترة الأخيرة على تعريف موحد لظاهرة الهجرة وتمثل " بانتقال السكان من موطنه الأول إلى موطن آخر أو بيئة أخرى لغرض الارتزاق أو كسب العيش أو لأي سبب آخر(خطاوي ،دانيال محسن عبد، 2004، ص124) والهجرة نشاط بشري يمارسه السكان على مر العصور ، وتختلف من مكان لآخر ومن مدة زمنية لأخرى، وهي تُظهر رغبة الإنسان لمغادرة منطقتهم لأسباب اقتصادية او اجتماعية او سياسية او بهدف الاستقرار و العيش الأفضل ، وهناك دائماً مناطق جذب و مناطق طرد، بالنسبة لكل مهاجر فان التوازن يتغير بفعل الزمان و المكان و عوامل أخرى (النجم، ضياء جعفر عبد الزهرة، 2009، ص 58) وعلى الرغم من ذلك فان دوافع الهجرة قد تكون واحدة في الغالب والعامل المشترك الأعظم بينهما هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملائمة (أبو عيانة ،فتحي محمد ، 2000، ص232)

ثانياً - أشكال الهجرة السكانية في العراق:

1- الهجرة الداخلية Internal migration

تعد الهجرة الداخلية نوعاً من أنواع الهجرة السكانية والتي لها علاقة بتوزيع السكان وتؤثر في مظاهر التغير الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفاعلها مع العوامل الديموغرافية الأخرى ، كما إن الهجرة أكثر عناصر النمو السكاني تعقيداً ، لذا لا يوجد تعريف عام لحركة الهجرة الداخلية يتفق عليه الباحثون ، حول تغيير محل الإقامة والانتقال إلى مناطق جديدة تلبى رغباتهم المتعددة ، قد يكون تغيير محل الإقامة داخل حدود الدولة السياسية التي ينتمون إليها ، كالانتقال من الريف إلى المدينة، أو من مدينة إلى أخرى ، (الكتيب ،رنا عبد الحسين، 2002، ص43) والهجرة تغيير مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان آخر جديد فهي تعني التغير في المحيط إلى جانب التغير في وحدة السكن . وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات إلا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية (السعدي . رياض إبراهيم ، 1986 ، ص 86)

ويمكن التمييز بين الشخص المهاجر والشخص المنتقل حيث أن المهاجر هو الشخص الذي يقوم بتغيير منظم ورسمي لمحل أقامته فيرتب على ذلك تغيير في حياة الإنسان المهاجر بدرجة كبيرة , إما المنتقل فهو الذي ينتقل بين مسكن وآخر , قد يمارس حياته كلها في مكان سكنه الأول ويكون الشخص مهاجرا بعد مرور مدة من الزمن على حركته المكانية ومن ذلك يفهم بأنه ليس كل انتقال حركة هجرة . فالكشاف والسائح والمتجول والبدوي المنتقل هم أشخاص يرحلون ويتنقلون من محل إلى آخر ولكنهم ليسوا مهاجرين وتعرف الأمم المتحدة الهجرة الداخلية بأنها شكل من أشكال الحركة المكانية بين إقليم جغرافي وآخر , بهدف الإقامة الدائمة أي أنها حركة الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد . وهذا التعريف يستثني حركات البدو الرحل المهاجرين الموسمين والعمال والموظفين الذين ينتقلون من منازلهم إلى أماكن عملهم يوميا وأخيرا يمكن القول أن الهجرة حركة انتقال لغرض تغيير مكان الإقامة الدائم سواء كان ذلك داخل الحدود الإدارية (الكتيب,رنا عبد الحسين,2002,ص49) وتعد الهجرة الداخلية من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الدولة ,ومن الصعب قياسها إلا إذا تضمنت بيانات المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم إلى أماكن العد ,وتختلف عوامل الجذب والطرده للمهاجرين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدولة (أبو عيانة ,فتحي محمد ,2000,ص279)

2- اتجاهات الهجرة الداخلية :

يظهر من الجدول (1) هناك تباين بين محافظات في مقدار تعرضها الهجرة السكانية ,اذ ان بعض المحافظات جاذبة للسكان,بينما تمتاز الأخرى بطردها لهم .وتختلف المحافظات ما بين جاذبة وطاردة بين إحصاء وآخر,ولكن على العموم تبقى المحافظات الجاذبة باستمرار على الجذب السكاني,بينما تستمر المحافظات الطاردة على هذه السلوك .

الجدول (1)

نسبة الهجرة السكانية الداخلية بين المحافظات للمدة (1987-1997)

المحافظة	نسبة الهجرة الداخلة %	نسبة الهجرة الخارجة %	الموازنة
نينوى	4	4	متوازنة
دهوك	16	4	جاذبة
السليمانية	12	2	جاذبة
اربيل	12	3	جاذبة
التاميم	20	3	جاذبة
صلاح الدين	8	3	جاذبة
ديالى	6	9	طاردة
الانبار	8	9	طاردة
بغداد	28	2	جاذبة
بابل	10	4	جاذبة
واسط	10	10	متوازنة
كربلاء	16	4	جاذبة
النجف	12	4	جاذبة
القادسية	8	8	متوازنة
المتنى	4	4	متوازنة
ذي قار	2	7	طاردة
ميسان	3	25	طاردة
البصرة	14	2	جاذبة

- (الجنابي, صلاح حميد, وغالب, سعدي علي, 1992, ص 258)

يوجد في العراق محافظات متوازنة حيث نسبة السكان الداخليين متساوي مع السكان الخارجيين, وهذه المحافظات (نينوى, واسط, القادسية, المتنى) وتوجد محافظات جاذبة للسكان حيث نسبة السكان الداخليين أكثر من نسبة السكان الخارجيين وهذه المحافظات (دهوك, السليمانية, اربيل, التاميم, صلاح الدين, بغداد, بابل, كربلاء, النجف, البصرة) ويتضح أن هذه المحافظات تتوفر فيها عوامل الجذب السكاني من فرص العمل وارتفاع المستوى المعيشي فيها وارتفاع مستوى الخدمات, وقد تكون مناطق سياحية ودينية مثل

النجف وكربلاء في حين المحافظات الطاردة للسكان تكون نسبة السكان الخارجيين أكثر من نسبة السكان الداخلين وهذه المحافظات (ديالى، الانبار، ذي قار، ميسان)

أن السبب الرئيسي هو أن هذه المحافظات تعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذه المحافظات موقعها من المناطق الجاذبة للسكان. (الجنابي، صلاح حميد، وغالب، سعدي علي، 1992، 257-258) وبعد عام 2003 فلا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المهاجرين واتجاهاتهم إلا أن معطيات من عمال الإغاثة تؤكد بوجود حركة هجرة داخلية واسعة تعيد تشكيل المشهد في العراق، غير أن الهجرة في المناطق الأكبر من حيث عدد السكان والأكثر اختلاطاً معقدة ومتشعبة، والمعطيات المتعلقة بالهجرة، وتشير صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إلى أن بغداد وحدها تضم نحو ألف عائلة، تمثل نحو مليون شخص تقريباً فروا من منازلهم بحثاً عن الأمن أو الملجأ أو الماء أو الكهرباء أو المدارس أو الوظائف لإعالة أسرهم، وتظهر الأرقام أن العديد من هذه الأسر تهاجر أولاً فراراً من الخطر المحدق بهم، ثم لاعتبارات توفر الخدمات الأساسية أو المدارس بالنسبة للأطفال، وان نسبة المهاجرين من الإقليم الجنوبي (5,1%)، ونسبة المهاجرين من بغداد (9,10%)، ونسبة المهاجرين من الإقليم الوسط (4,5%)، ونسبة المهاجرين من إقليم الشمال (6,9%) (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، ص55)

3- الهجرة الخارجية External migration :

هي الهجرات الخارجية التي تشهد تحركات السكان عبر الحدود السياسية، وفي الغالب أصعب من الهجرة الداخلية بحكم أن الانتقال يكون لمسافة طويلة فضلاً عن اعتراض المهاجر مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى، كما تواجهه مشكلة اللغة التي لا تواجه المهاجرين داخلياً، والاستعداد النفسي للهجرة الخارجية غالباً ما يكون أقل من الهجرة الداخلية، وتواجه الهجرة الخارجية عدة مصاعب وعقبات من جراء العلاقات الجديدة التي تنشأ بين القادمين الجدد والسكان الأصليين ومسألة التكيف مع المجتمع الجديد مسألة تتعلق بالفرد المهاجر نفسه من ناحية وبالذولة التي هاجر إليها من ناحية أخرى (السعدي، عباس فاضل، ج2، 2002، ص580) ويمكن تعريف الهجرة الخارجية هي حركة أو رحال السكان من بلد إلى بلدان أخرى ويمكن تؤثر هذا النوع من الهجرة في زيادة حجم السكان أو تقليصها فيتأثر حجم السكان الكلي للهبوط إذا كانت الهجرة باتجاه الخارج والزيادة في ما إذا كانت الهجرة باتجاه الداخل للبلد الجاذب،

ونلاحظ في العراق من الصعب معرفة العدد الإجمالي للعراقيين في بلدان المهجر لعدة أسباب منها أن الإحصاءات الرسمية دأبت على عدم ذكره ويوجد عنصر متحرك حيث كانت الهجرة مستمرة من العراق وهناك تكاثر ناتج من الولادات الجديدة في الخارج وهناك وفيات والكثير من هذه الولادات والوفيات غير موثق في السجلات الرسمية العراقية نتيجة مقاطعة العراقيين لسفارات النظام . أضف إلى ذلك فإن التعداديين السكانيين الذين أجريا في عامي 1987 و1997 (هذا التعداد لم يشمل إقليم كردستان) أيضا تمت مقاطعتهما من قبل معظم العراقيين في الخارج, ثم هناك دول تحذف الحاصلين على جنسيتها من دولهم الأصلية وتدخلهم في سجلات مواطنيها فمثلا نلاحظ انخفاض مجموع العراقيين في بريطانيا من 24000 في 1994 إلى 18000 في 1998 في الوقت الذي زادت فيه طلبات اللجوء المقدمة من العراقيين في هذه الفترة . ولا يعقل وجود هذا العدد فقط فالتقديرات تحدد عدد العراقيين في بريطانيا ما بين 250000 - 100000 وحسب الأمم المتحدة شملت الهجرة إلى جانب التهجير 4,5 مليون عراق (www.4geography.com)

4- اتجاهات الهجرة الخارجية :

تعد ظاهرة هجرة السكان العراقيين إلى الخارج بإعداد كبيرة ظاهر حديثة إذ لم يعرف تاريخ العراق المعاصر لها مثيلا وسبب آخر دفع العراقيين للهجرة هو الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988, ورفض الكثير من المواطنين بالأخص من الشباب أن يكونوا وقودا لهذه الحرب العنيفة, ولولا منع السفر الذي فرضه النظام في عام 1982 جراء إدراكه تصاعد تيار الهجرة لاستمرت الهجرة بأعداد أكبر, ومع ذلك بلغ عدد طالبي اللجوء العراقيين في أوروبا 24750 قبل عام 1997 موزعين على 15 دولة وقد تصاعد عددهم في الدول الصناعية بعد السماح بالسفر بعد عام 1997 وبلغ عددهم 3901 وهذا الرقم مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة وأعداد أخرى توجهت إلى دول عربية وغير عربية وأقامت بها ولكن ليس كلاجئين (Statistical Abstract, 2001, p,11) وهذه الأعداد لا يمكن معرفتها بدقة, فمثلا في الكويت هناك تقديرات تشير إلى وجود 100,000 عراقي وفي المغرب يقيم حاليا ما بين 1000-1500 عراقي, وطلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الصناعية, والجدول (2) و(3) يوضحان اتجاهات وأعداد المهاجرين من العراق إلى الخارج خلال المدة المدروسة (UNHCR Statistical, 2001 , p 115-116)

الجدول (2)

عدد المهاجرين من العراق إلى بعض الدول (بالآلف) للمدة (1990_2001)

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	الكويت	كندا	سوريا	السعودية	تركيا	إيران	استراليا	
					3,8		1,4		1990
		20,0		4,0	32,9	28,0	1,2184		1991
4,7	2,8	19,9		5,4	27,7	11,4	1,2501		1992
9,3	3,1	20,0		35,5	24,0	4,9	645,0		1993
14,4	3,6	20,0	6,7	36,3	18,0	2,7	613,0		1994
18,0	4,2	1,7	7,3	33,9	13,0	3,3	595,5		1995
20,6	4,7	2,0	8,2	26,8	9,7	3,0	579,2		1996
25,4	5,1	1,6	8,0	21,1	5,7	0,7	570,8		1997
22,3	6,0	1,7	6,6	19,4	5,4	1,0	530,6		1998
19,4	6,4	1,8	6,0	3,4	5,4	0,6	510,0	8,8	1999
19,3	9,5	1,2	5,8	1,8	5,2	0,6	386,0	9,8	2000
19,1	12,0	0,3	6,0	1,7	5,1	0,6	386,0	10,0	2001

- UNHCR Statistical , 2001, p. 92

الجدول (3)

عدد المهاجرين من العراق إلى الدول الصناعية للمدة (1997_2003)

السنة	العدد
1997	43187
1998	41516
1999	36560
2000	47184
2001	50763
2002	51005
2003	24700
المجموعة	419881

-UNHCR Statistical, 2001 , p 115-116

- أرقام عامي 2002 و 2003 عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.

وقد تسارع تيار الهجرة بعد كارثة غزو الكويت في 2 آب 1990 وما نتج عنها من الحرب وقمع الانتفاضة في آذار 1991 وفرض الحصار الاقتصادي الجائر ضد العراق، ورغم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في 1996 فإن هذا لم يخفف من الهجرة بل بالعكس شهد تيارها تدفقا أكبر، في أعقاب قمع الانتفاضة حدثت موجة نزوح كبيرة للسكان من كردستان و الجنوب ، ففي منتصف نيسان ذكرت التقارير بأن مليونين من المواطنين الأكراد يشكلون حوالي نصف سكان كردستان نزحوا من مدنهم وقراهم هربا من قوات النظام واتجهوا نحو الحدود التركية- الإيرانية أو نحو الجبال حيث الأمان النسبي. وذكر بأن 500000 منهم عبروا الحدود التركية وأكثر من مليون من الأكراد ومن سكان الجنوب تحركوا باتجاه إيران الكثير من هؤلاء النازحين على الحدود في ظروف بالغة السوء ينتظرون دخول هذين البلدين وكان يموت منهم يوميا ما بين 2000-3000 شخصا جراء سوء الأحوال الجوية والأمراض والمجاعة ، ونتيجة

ضغط الرأي العام سمحت تركيا بدخول النازحين إلى أراضيها بعد أن رفضت في البداية، أما إيران فقد فتحت حدودها وأوت أكثر من 1,3 مليون لاجئاً من كردستان والجنوب، وكانت عودة النازحين سريعة إلى كردستان بإقامة المنطقة الآمنة في الإقليم والعداء الذي واجهه النازحون خصوصاً في تركيا كانت دافعا للعودة لذا كانت هناك عودة أساسية للمهجرين من إيران وتركيا في نهاية 1991 وطبقاً لمصادر الأمم المتحدة فقد عاد 1470000 مواطناً كردياً من هذين البلدين إلى العراق في هذا العام وفي منتصف 1991 فإن 23000 لاجئاً مدنياً و13000 أسيراً عراقياً من الذين رفضوا العودة إلى العراق وفضلوا اللجوء كانوا في مخيمين في شمال السعودية، ومجموعة أخرى من النازحين وقعت تقنياً خارج نظام اللجوء (يشترط باللاجئين عبور الحدود الدولية وطلب اللجوء في دولة ثانية)

هؤلاء هم النازحين داخل العراق خصوصاً في الجنوب الذين نزحوا في أعقاب القمع الدموي للانتفاضة، وقد بلغ عددهم 700000 في 31-12-1991 وأرتفع إلى 900000 في 31-12-1997 وبهذا يحتل العراق المرتبة الخامسة بين الدول التي لديها أكبر عدد من المواطنين النازحين داخلياً ويتبين أن أكبر عدد من اللاجئين العراقيين كان في إيران وبلغ الذروة في 1992 وبعد ذلك بدأ بالانخفاض. حيث ذهبت أعداد منهم إلى دول اللجوء الأخرى بالأخص الغربية وعاد منهم طوعاً إلى العراق 149,400 في الفترة 2001-1999 (www.4geography.com) ومن المتوقع أن يكون العدد الآن قد انخفض أكثر من ذلك بعد الحملة التي شنتها السلطات الإيرانية لإخراج اللاجئين العراقيين من أراضيها وسقوط النظام العراقي في نيسان (أبريل) 2003 الذي دفع الكثير للعودة إلى العراق فقد أعلنت مصادر الهجرة والأجانب في محافظة خوزستان (جنوب غرب إيران) عن عودة أكثر من 57,000 مهاجر عراقي إلى بلادهم منذ عام 2003 نحو 50,000 من هؤلاء عادوا بشكل طوعي منهم 30,000 كانوا يقيمون في المخيمات مما أدى إلى إغلاق ثلاثة من أصل ستة مخيمات في المحافظة أما في السعودية فقد بقي 5400 لاجئاً ويعود هذا الانخفاض في عددهم إلى توجه القسم الأكبر منهم إلى بلدان اللجوء الأخرى، لكن يلاحظ منذ سنوات لم تتوجه أي منظمات لجوء إلى مخيم رفحاء المهجرين العراقيين لذلك كان يعيش هؤلاء ظروفًا بالغة السوء مما دفع بعضهم للعودة إلى العراق رغم ما كان يتوقعوه من تتكيد النظام بهم، وقد عاد الكثير منهم إلى العراق بعد أن زالت مسببات بقائهم في المنفى وهناك أعداد من العراقيين في دول أخرى مثل الأردن 450000 و هذا العدد من المتعبين لم يكن يرغب في العودة إلى العراق ولم يتمكن من الذهاب إلى أي دولة أخرى (Middle East journal, 2000, p. 220) وبلغ عدد طلبات لجوء العراقيين في عام 1999 في كل من الأردن 7730، تركيا 2470، لبنان 1310، كندا 360، الولايات المتحدة الأمريكية 170، تايلاند 130 وباكستان 70 وفي الكويت بلغ عدد العراقيين الذين هم موضع اهتمام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة 13000 وفي اليمن 2000 لنفس الوضعية في عام 1999 وبلغ عدد العراقيين الذين حصلوا على الإقامة واعتبروا

مهاجرين في الولايات المتحدة 45700 في الفترة 1991-2001 Statistical
(Abstract of the United States , 2003, p.11) وحدثت زيادة مهمة في عدد اللاجئين العراقيين إلى أستراليا حيث بلغ عددهم 10,000 في عام 2001 وتوجه إلى الدول الصناعية مجتمعة 51005 لاجئا عراقيا في عام 2002 فقط وهو أعلى رقم يسجل وأنخفض العدد السنوي إلى 24700 في عام 2003

ويبدو أن سقوط النظام ساهم في هذا الانخفاض. وأحتل مجموعهم في الدول الصناعية المرتبة الثانية في الفترة 200-2002 بنسبة 9% وفي أوروبا حوالي 11% من مجموع طالبي اللجوء وعلى صعيد العالم احتلوا المرتبة الأولى بعد تراجع أعداد اللاجئين الأفغان في عام 2002 (www.4geography.com) وكان النظام السابق يرغب بهجرة العراقيين ولا يشجع على عودتهم ولم تتغير هذه السياسة إلا بعد سقوطه, وعند مقارنة الثمانينات مع التسعينات نرى أن أكبر عدد من طالبي اللجوء العراقيين في أوروبا قد توجه في العقد الأول إلى السويد بنسبة 32% من مجموعهم في القارة واليونان (19%) وألمانيا (16%). أما في العقد الثاني فقد حدث تغير هام في توجههم إذ استقبلت ألمانيا أكبر عدد في أوروبا بنسبة 29% وهولندا (19%) والسويد (13%), ويبدو أن هذا التغير يعود بشكل أساسي إلى نسبة قبول طلبات اللجوء في الدول الأوروبية فكما كانت النسبة أعلى كان التوجه أكبر. وحسب الأمم المتحدة فإن اللاجئين العراقيين هم أكثر اللاجئين تشتتا في العالم إذ يتوزعون على ثمانين بلدا. هذا إضافة إلى البلدان الأخرى التي يقيمون فيها ولكن ليست بصفة لاجئين من الصعب معرفة أعدادهم فيها بدقة مثل البلدان العربية التي لا تتشر إحصاءات مفصلة عنهم,

ومن الصعب معرفة العدد الإجمالي للعراقيين في بلدان المهجر لعدة أسباب منها أن الإحصاءات الرسمية دأبت على عدم ذكره. ثم أن العدد عنصر متحرك حيث كانت الهجرة مستمرة من العراق وهناك تكاثر ناتج من الولادات الجديدة في الخارج وهناك وفيات والكثير من هذه الولادات والوفيات غير موثق في السجلات الرسمية العراقية نتيجة مقاطعة العراقيين لسفارات النظام. أضف إلى ذلك فإن التعداديين السكانيين الذين أجريا في عامي 1987 و1997 (هذا التعداد لم يشمل إقليم كردستان) أيضا تمت مقاطعتهما من قبل معظم العراقيين في الخارج. ثم هناك دول تحذف الحاصلين على جنسيتها من دولهم الأصلية وتدخلهم في سجلات مواطنيها فمثلا نلاحظ انخفاض مجموع العراقيين في بريطانيا من 24000 في 1994 إلى 18000 في 1990 (Eurostat, Migration Statistics, 1997, p 53) ولا يعقل وجود هذا العدد فقط فالتقديرات تحدد عدد العراقيين في بريطانيا ما بين 100000-250000 وحسب الأمم المتحدة شملت الهجرة إلى جانب التهجير 4,5 مليون عراقي, إما المهاجرين بعد عام 2003 أصدرت المفوضية العليا للاجئين دراسة أعدت بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وفي

مارس/آذار 2006، تتضمن تقييماً لوضع المهجرين العراقيين، ففي سوريا تقدر الدراسة عدد المهاجرين العراقيين في سوريا بنحو 450,000 شخصاً، و في لبنان ما يقدر عددهم بنحو 20000 عراقي طبقاً للمسح الذي أجراه مجلس اللاجئين الدانمركي للعراقيين في لبنان ونشره في يوليو/تموز 2005 ووجد المسح أن عدد العراقيين يتزايد في لبنان، وخاصةً المسيحيين منهم، وفي تركيا بلغ عدد المسجلين بصفة "طالب لجوء" لدى مكتب المفوضية العليا للاجئين بأنقرة 2404 عراقياً لعام 2006، وفي مصر لم تشأ الكشف عن هويتها أن العدد المرجح للعراقيين يتراوح بين 30000 و 40000 شخصاً لعام 2006 (www.karemlash4u.com)

ثالثاً - أسباب الهجرة:

إن ظاهرة الهجرة الداخلية معضلة في أغلب دول العالم ولمعرفة أبعادها فإن ذلك يتطلب تحليلاً لتيارات تلك الهجرات من مناطق الإرسال إلى مناطق الاستقبال ودراسة الأسباب الباعثة للهجرة وبالذات في القدرة الاستيعابية للمدن ونتائجها على مقدرات التنمية القروية والزراعية وذلك للحد منها بهدف خلق التوازن بين سكان القرى والمدن عن طريق اتباع الأساليب والطرق التي يمكن أن تساعد في الحد من تلك الهجرة ولعل السبب وراء ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية يمكن إرجاعه للعامل الاقتصادي المرتبط بوجود فرص العيش والعمل ونمو الاقتصاد الفردي للفئات المهاجرة التي ترى في انتقالها الحصول على مستوى معيشي أفضل يحسن من مستواها الاجتماعي، ويعتقد أن توفر الخدمات الأساسية في المدن الكبرى ساهم بلا شك في تنامي الأعداد الكبيرة من المهاجرين فالكثير من المشاريع لازالت تقام في أماكن تكس فيه المجتمع بشكل كبير حتى صعب معه التخطيط. فحبذا لو شمل التخطيط العمل على تنمية المناطق المهاجر منها، وماذا لو أقيمت بعض المشاريع أو المجمعات التصنيعية أو المؤسسات الحكومية في مثل تلك المناطق خصوصاً أن أساليب الاتصال أصبحت فعالة جداً ولا تحصرها أو تقيد المسافات يضاف إلى هذا ما توفر من بنية أساسية جيدة للبدء في مثل تلك الأفكار، وأسباب الهجرة كالآتي:

1- الأسباب الاقتصادية :

يعد هذا العامل من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث حركة الهجرة سواء داخلية أو خارجية ، حيث أن تركز النشاط الاقتصادي في عدد من المدن كان سبباً رئيساً من أسباب النمو السكاني وبشكل خاص جذب المهاجرين من مراكز ومناطق أخرى إلى تلك المدن بفعل ما تنتجه تلك القدرات الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية من فرص عمل ودخول للسكان ، كما أن تركز السكان التقليدي في مراكز النمو الحضري التقليدي كان في الوقت نفسه مبرراً أساسياً لجذب الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية

للتوقيع في المدن المحدودة بفعل ما يلعبه السكان من دور في تحقيق الاقتصاديات الحضرية لتلك المراكز كمؤشر لسعة السوق أو حجم الطلب وكذلك توفير عنصر قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج , وبذلك نجد قوة الترابط والعلاقة بين السكان والنشاط الاقتصادي الحديثي , حسن محمود , (1991,ص222)

2- الأسباب الاجتماعية:

للعوامل الاجتماعية أثرها الواضح والكبير على حركة السكان المكانية وهجرتهم داخليا وخارجيا فهي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية بل تتداخل معها, ويعد السكن الجيد والزواج والخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنى الارتكازية الأخرى من ابرز العوامل الاجتماعية الدافعة لحركة الهجرة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية مما أدى إلى هجرة عدد كبير من سكان الريف إلى المدن والمراكز الحضرية المجاورة كذلك يوجد فارق للعوامل الاجتماعية المختلفة بين المراكز الحضرية نفسها من جهة والمراكز الحضرية والريفية من جهة أخرى.(الكتيب ,رنا عبد الحسن 2002ص109-110) وهذه الاختلافات ظهرت الرغبة في إكمال مراحل التعليم وخاصة الكليات والمعاهد والهجرة إلى الخارج (www.uae.com)

3- الأسباب السياسية:

تبرز هذه الأسباب دافع للهجرة الخارجية او الدولية فالشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات واختلاف المعتقدات والايديولوجية تدفع إلى الهجرة .(الخفاف,عبد علي ,1999,ص202)

رابعا- نتائج الهجرة:

للهجرات السكانية العديد من النتائج والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية والسياسية, وهجرة كبيرة مثل هجرة العراقيين لا بد وأن تكون لها تأثيرات متبادلة على المجتمع العراقي في داخل العراق وخارجه ,وسنحاول أن نلمس نتائج وتأثيرات هذه الهجرة التي تمكنا من الوصول إليها .

1- عند فحص البنية العمرية للمهاجرين العراقيين نرى أن غالبيتهم ذو بنية شابة ,ففي هولندا مثلا 61% من المجموع تتراوح أعمارهم بين 15-44 سنة و67% بالنسبة إلى الجيل الأول أي الذين لم يولدوا في هولندا, وفي النرويج 69% في الفئة العمرية 16-49 وفي بريطانيا 76% في الفئة 16-45 باستثناء الأعمار تحت 15 سنة وإذا قارنا هذه النسب مع سكان العراق حسب آخر تعداد في 1997 نرى أن 45% هم في الفئة العمرية 15-44 و 49% في الفئة 15-49 , وهذا يعني أن الهجرة تستنزف الفئات

العمرية الشابة . وتحديث تغيير مهم في البنية العمرية في العراق . (Statistical Yearbook of)
(Norway, 2001, p.106)

2-البنية الجنسية (نسبة الذكور إلى الإناث) فغالبية المهاجرين العراقيين هم من الذكور . ففي النرويج تبلغ نسبتهم من المجموع 67% وفي هولندا 64% بالنسبة للجيل الأول وفنلندا 59% والسويد 56% والدنمارك 55% ,وفي العراق يبين التعداد الأخير أن نسبة الذكور في الفئة العمرية 40-44 تشكل 2,5% من مجموعهم و الإناث 4,3% في نفس الفئة أي حوالي ضعف النسبة الأولى. وهذه الفئة العمرية كانت في الثمانينات والتسعينات في العشرينات والثلاثينات من العمر .وإذا أخذنا مدينة بغداد مثلا والتي يشكل سكانها حوالي ربع سكان العراق فقد كانت نسبة النوع (الجنس) Sex ratio (عدد الذكور مقابل كل 100 من الإناث) فيها 106 في 1977 و 111 في 1987 و 100 في 1997 , وإذا أخذنا بهذه النسب فهذا يعني حدوث نقص كبير في عدد الذكور مقابل الإناث (المجموعة الإحصائية لغربي آسيا 2001, ص26)

3- البنية العائلية نجد معدل خصوبة المرأة العراقية (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) منخفضا في بلدان المهجر مقارنة في العراق . ففي هولندا مثلا يبلغ هذا المعدل 3,8 طفل بينما في العراق 5,3 طفل .وفي بريطانيا 53% من العائلات العراقية عدد أفرادها ما بين 2- 4 , ويمكن تفسير هذا الفرق الكبير بين المعدلين بعدة أسباب منها أن العائلات الكبيرة تصعب عليها الهجرة للأعباء المالية الكبيرة التي تتطلبها وبالأخص إذا كانت لطلب اللجوء , ثم أن الغالبية الساحقة من المهاجرين هم من المتعلمين ومن ذوي التحصيل الدراسي والجامعي الذين ينخفض معدل الخصوبة وسطهم نتيجة الوعي بأفضلية العائلة الصغيرة, كذلك تماشيا أو تأثرا بظروف ومتطلبات الحياة الجديدة وبالأخص في الدول المتقدمة التي تشهد انخفاضا بينا في معدلات الخصوبة, هذا إضافة إلى عوامل أخرى , هذا الانخفاض في معدل خصوبة المرأة العراقية في الخارج لا بد وأن يساهم في تراجع معدل النمو السكاني لعموم العراقيين.

4- وجود العراقيين في الخارج يعمل على رفع نسب الزواج المختلط ومدى ما يتركه من تأثير على البنية العائلية من الناحية الاجتماعية والثقافية والحضارية رغم أن هذه النسب لا زالت غير عالية , ففي هولندا نجد نسبة الزواج المختلط وسط مجموع الأزواج 18% في عام 2001 منها 12% الزوج من الجيل الأول والزوجة من السكان الأصليين والنسبة الباقية يكون الزوج أو الزوجة غير عراقي (CBS,2001,p25) ,وفي فنلندا 36% من حالات زواج العراقيين في عام 2000 كانت مع نساء غير عراقيات (Statistical Yearbook of Finland,2001,p.130)

5- الهجرة تأثيراتها على النسيج الاجتماعي فقد ساهمت في تمزيق وحدة العائلة العراقية إذ في حالات كثيرة لا تستطيع العائلات الهجرة أو اللجوء بكاملها , وهذا يساهم في خلق المعانات والتوتر النفسي لإفرادها, أما بالنسبة للعراقيين المقيمين في الخارج وبالأخص في الدول الغربية فالعيش في مجتمعات ذات بنية اجتماعية وثقافية وحضارية ودينية مختلفة يساهم في العزلة الاجتماعية وقلة الاندماج في المجتمعات المضيفة, وقد ينسحب هذا سلبيًا على طبيعة العلاقات بين أفراد العائلات أو بين أفراد الجاليات العراقية, إذ يلاحظ مثلًا تصاعد حالات الطلاق في بلدان المهجر ففي لندن حيث يقطن غالبية العراقيين بلغت نسبة الطلاق والانفصال 9% للرجال و18% للنساء , وهي مرتفعة جدًا إذا ما قورنت في العراق 0,5% للرجال و1,1% للنساء , هذه الظاهرة تقف من ورائها جملة من العوامل المتشابكة اجتماعية , ثقافية , نفسية ومادية وغيرها (مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية لغربي آسيا , 2002 , ص 28)

6- البنية التعليمية للمهاجرين العراقيين من الواضح تتكون الغالبية الساحقة من المتعلمين , ففي السعودية وفي منطقة مكة التي تشمل مدن مكة وجدة والطائف بلغت نسبة العراقيين خريجي الجامعات 55% من مجموعهم في الفترة المذكورة وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع المهاجرين باستثناء القادمين من أوروبا والولايات المتحدة , وفي هولندا 6% من العراقيين لديهم تحصيل متوسط و6% ثانوي و 53% جامعي و10% ليس لديهم تحصيل علمي , وفي بريطانيا 33% لديهم تحصيل ثانوي و20% جامعي , وهاجرت أعداد كبيرة من المتخصصين وأصحاب الكفاءات والمثقفين في شتى فروع المعرفة , ومن دراسة أجرتها اليونسكو تبين أن العراق من ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام 10000 من المتخصصين كالمهندسين والأطباء والعلماء والخبراء , (الفيل, محمد رشيد , 2001 , ص 293) وإذا قارنا كل ذلك مع السكان الأميين في العراق الذين بلغ عددهم 4,8 مليون في 1997 ونسبة الأمية فوق عمر 15 سنة التي بلغت 42% يتبين لنا حجم النزيف المستمر في القوى البشرية المتعلمة والمؤهلة التي من المفترض أن تبقى في وطنها لتساهم في تنميته الاجتماعية _الاقتصادية (المجموعة الإحصائية لغربي آسيا , 2001, ص 63)

7- البنية السكان النشيطين اقتصاديا التي تقع في الفئة العمرية 15-64 نرى نسبتها مرتفعة وسط العراقيين في الخارج مقارنة بالعراق . ففي هولندا تبلغ حوالي 70% , وفي الدن مارك 62% بينما في العراق 55%, وترداد حدة الإشكالية عندما تكون غالبية هذه الفئة من المتعلمين والمتخصصين ومن أصحاب الكفاءات . ثم أن معدل النشاط الاقتصادي وسط هذه الفئة في العراق يبلغ 75% للرجال و10,5% للنساء وبما أن غالبية المهاجرين من الرجال فستكون الهجرة على حساب السكان النشيطين

اقتصاديا الذين يعتمد عليهم اقتصاد البلد بالأخص في مرحلة إعادة الأعمار (المجموعة الإحصائية لغربي آسيا ، 2001، ص 45)

8-البنية الاثنية والدينية والمذهبية لسكان العراق , يعتقد أن الجزء الأكبر من المهاجرين العراقيين في أغلب الدول الأوروبية هم من المواطنين الأكراد الذين توجهوا إليها منذ السبعينات بسبب حملات النظام العسكرية لقمع الحركة الكردية , ويشكل الأكراد من منطقة الشرق الأوسط 30% من مجموع الأقليات المقيمة في ألمانيا 12% , وفي هولندا يشكل المسلمون 78% من المهاجرين العراقيين والمسيحيون 17% , وسجلت هجرة ملحوظة للمواطنين من الأقليات القومية والدينية مثل الآشوريين والصابئة منذ عام 1997 فبالنسبة للصابئة هاجر منهم أكثر من 12,000 وهذا يشكل نسبة كبيرة من عددهم الكلي في العراق , ومثلما ذكرنا يكون متوسط عدد الأطفال للعائلات العراقية في المهجر منخفضا مقارنة في العراق وهذا يساهم في خفض معدل النمو السكاني للجماعات المهاجرة , ثم أن مستوى تأثير الحصار الاقتصادي على المستوى المعيشي والخدمات لم يكن واحدا فقد تضرر سكان الجنوب أكثر, وهذا يمكن اعتباره عاملا مهما دافعا للهجرة . كل ذلك يدعونا للاعتقاد بأن النظام كان يرغب بحدوث تغيير هام في البنية الاثنية والدينية والمذهبية للسكان باتجاه تقليص القاعدة الاجتماعية التي لا يمتلك ركائز قوية فيها . وضمن هذا الاتجاه يفهم من تلميحات النظام برغبته بتوطين أعداد كبيرة من الفلسطينيين في العراق (www.ahewar.com)

الخلاصة

أولاً- الاستنتاجات:

- 1-وجود مجموعة من الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق الباعثة للهجرة الداخلية والخارجية.
- 2-هناك محافظات جاذبة للسكان ومحافظات طاردة وأخرى متوازنة من ناحية الهجرة السكانية الداخلية ,وقد تغيرت اتجاهات الهجرة في هذه المحافظات بعد عام 2003.
- 3-أن اتجاهات الهجرة الخارجية قبل عام 2003 كانت بشكل كبير نحو الدول الصناعية وبشكل اقل نحو الدول العربية, وبعد عام 2003 أصبح اتجاه الهجرة نحو الدول العربية أكثر من الدول الصناعية .
- 4-الهجرة الداخلية والخارجية نتائج لها تأثيراتها على النواحي الديموغرافية والاجتماعية والدينية والتعليمية.

ثانياً- التوصيات:

- 1-لابد من معالجة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الهجرة وخاصة الدوافع الاقتصادية لتحسين الوضع المعيشي وتوفير مستوى جيد من الخدمات .

2-لابد من وجود خطط ومشاريع بين المناطق الجاذبة للسكان والمناطق الطاردة لهم للموازنة بين السكان بين محافظات .

المصادر

أولاً- المصادر العربية

-القران الكريم

- 1- أبو عيانة، فتحي محمد (2000) جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- 2- الحديثي، حسن محمود ،" الحجم الاقتصادي للمدينة وعلاقته بفرص النمو السكاني بحث منهجي قياسي في اقتصاديات الحجم حالة الدراسة مدن من محافظة نينوى"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (26) ، كانون الثاني، 1991، ص222
- 3- الجنابي، صلاح حميد ،غالب،سعدي علي،جغرافية العراق الإقليمية ،الموصل،1992
- 4- خطاوي، دانيال محسن بشار عبده (2004) تغير سكان محافظة ديالى للمدة (1977-1997)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.
- 5- الخفاف ،عبد علي، (1999)جغرافية السكان أسس عامة،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،ص202.
- 6- السعدي، عباس فاضل (2002) جغرافية السكان، ج2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد
- 7- عزيز، مكي محمد و السعدي، رياض إبراهيم (1984) جغرافية السكان، ج1، مطبعة جامعة بغداد
- 8- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية،2004.
- 9-الكتيب، رنا عبد الحسن جاسم (2002) تحليل جغرافي للهجرة الداخلة في محافظة النجف للمدة (1977-1997) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة.
- 10-النجم ،ضياء جعفر عبد الزهرة ،(2009) تحليل جغرافي ديموغرافي لهرم السكان في محافظة النجف (1977-1987) وتوقعاته عام 2017 رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الكوفة .
- 11- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق، ج2، التقرير التحليلي، 2004
- 12- الفيل، محمد رشيد ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية ، عمان ، 2000 ،مراجعة هبة الله الغلاييني ، مجلة النهج ، العدد 62 ، ربيع 2001 ،
- 13--مجموعة الإحصائية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .
- 14- مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية لغربي آسيا ، العدد 5 ، الأمم المتحدة ، 2002 .

ثانياً-المصادر الأجنبية

1-U.N., International Migration and Development the concise Report, New York, 1997.

2-Statistical Abstract of the United States , Washington , DC , 2001

3- UNHCR Statistical Yearbook , 2001 .

4- Middle East journal , vol. 54. No. 2 , 2000 .

5- Eurostat , Migration Statistics 1996.

6 – Statistical Yearbook of Norway , 2001 , p. 106

ثالثاً-مواقع الانترنت

(www .uae. com)-1

(www.4geography.com)-2

(www.karemlash4u.com)-3

(www .ahewar. com)-4